

الي:

السيد رئيس الجمهورية/ عبد الفتاح السيسي

السيد رئيس مجلس الوزراء/ المهندس ابراهيم محلب

السيد وزير المالية/ هاني قدرى

السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية/ د. مصطفى عبد القادر

**القاهرة في 17 سبتمبر 2014**

**الموضوع: الانتقال للتطبيق الشامل لضريبة القيمة المضافة**

تحية طيبة وبعد،

أعلنت وزارة المالية في الشهور الماضية اعتزامها الانتقال للتطبيق الشامل لضريبة القيمة المضافة، حيث انتهت وزارة المالية من اعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، والتي ستأتي لتحل محل الضريبة العامة على المبيعات. وفي الوقت ذاته، تتوالى بعثات صندوق النقد الدولي لمصر، وذلك لتقديم الدعم الفني للحكومة المصرية فيما يخص الانتقال لضريبة القيمة المضافة. وفي ظل هذه التطورات، يظل التعتميم على تفاصيل هذه الضريبة الجديدة هو سيد الموقف، حيث يستمر عقد مشاورات مغلقة حول مشروع القانون، مع استبعاد أهم الفاعلين منها، سواء كان من المجتمع المدني او الاقصاديين أو الاعلاميين، أو العاملين في مصلحة الضرائب.

بالرغم من أن ضريبة القيمة المضافة من أشهر الضرائب عالميا، ويتم تطبيقها في أكثر من 130 دولة، إلا أنها تعد من الضرائب الأكثر مساسا بحقوق المواطن، خاصة بسبب فرضها على كافة السلع والخدمات. ومن هنا، يتعين على الحكومة المصرية دراسة تأثير الضريبة الجديدة على وصول المواطن للسلع والخدمات، والإفصاح عن أي دراسات اقامتها في هذا الصدد. ومن هنا يجب الإشارة إلى أن عدم الإفصاح أصبح موقف عام خاصة في ظل غياب الحوار المجتمعي في مرحلة إعداد موازنة العام الحالي لاطلاع الرأي العام عليها ومعرفة أولوياته بخصوصها.

ويأتي التخطيط لضريبة القيمة المضافة في نفس الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة خطوات جادة لخفض فاتورة الدعم، من خلال إعادة هيكلة دعم المحروقات والتفكير في استبدال منظومة الدعم بالمساعدات النقدية لبعض الفئات (التحول من الدعم العيني الي الدعم النقدي)، وهو ما يهدد بزيادة الأعباء على المواطنين، وخاصة محدودى الدخل. فكل هذه الاجراءات، التي تأتي في المقام الأول لسد عجز الموازنة، تعني أنه على المواطن تحمل أعباء مادية جديدة على الاستهلاك خاصة في ظل معدلات البطالة والفقر المتزايدة، ومستويات الأجور الحالية المتدنية. وتأتي هذه

القرارات في حين تعاني مصر من ضعف في النمو السنوي، ومن زيادة مستمرة في معدلات التضخم، والتي تصيب أسعار السلع الغذائية بشكل لا يحتمله المواطن. فقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة حوالي 20% في الفترة بين سبتمبر 2012 وسبتمبر 2013 على سبيل المثال.

وبرغم إعلان الحكومة عن التحول لنظام ضريبة القيمة المضافة في البيان المالي لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ وعن الأخذ في الإعتبار جزءاً من الأثر المالي المتوقع بسبب الانتقال إلى التطبيق الكامل لضريبة القيمة المضافة، نجد أن إيرادات ضريبة المبيعات في مشروع موازنة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ أقل من تلك المعلن عنها في مشروع موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤. وهو ما يدفعنا للتساؤل عن جدوى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ان لم تخطط الحكومة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلالها كما يعكس البيان المالي للعام المالي الحالي. وبالتالي، فالإفصاح عن خطط الحكومة المتعلقة بإصلاح المنظومة الضريبية ضروري من أجل فهم مدى جدوى الانتقال لضريبة القيمة المضافة وتحميل المواطن أعباء إضافية.

نحن علي دراية بأهمية العدالة الضريبية في إصلاح الاقتصاد المصري، وكذلك بتشديد الدعم خاصة فيما يتعلق بضرورة تدخل الدولة لإلغاء الدعم الموجه لبعض المصانع الكبرى كثيفة استهلاك الطاقة وهو ما سيوفر دعم الطاقة الذي يصل للقطاع الصناعي. وفي نفس الوقت نؤكد أن توجيه جزءاً من الدعم لصالح المصانع يجب ان يكون مشروطاً بعدة معايير تتعلق بالإنتاج والعمالة والتصدير وبيئة العمل وغيرها. على جانب آخر نؤكد على أهمية العمل على الإصلاح و الهيكلة الإقتصادية بجانب الجهود الرامية لحل الأزمة المالية، حيث أن عجز الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري لهم جذور هيكلية بالأساس ويدخل ضمن إشكالية إقتصادية اوسع من كونها مشكلة مالية.

ومن ثم، إيماننا بأهمية الزيادة المستدامة لدخل الدولة، ولاسيما الدخل المعتمد على الإيرادات الضريبية، والتزامنا بمسؤوليتنا كشركاء للحكومة في تنمية الموارد، دون الاضرار بحقوق المواطن البسيط، نتوجه لكم بهذا الخطاب، آمليين أن يتم اشراك دوائر أكبر من أصحاب المصالح من الاقتصاديين المستقلين والخبراء بالضرائب والمواطنين المهتمين، والفاعلين في المجتمع المدني، من أجل اختيار النموذج الاقتصادي المناسب لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومطالبين الحكومة بالإفصاح عن مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة حتى يتم حوار مجتمعي حوله، وذلك قبل اصداره، خاصة في ظل غياب برلمان منتخب يمثل الشعب. كما نطالب الحكومة بالإفصاح عن الخطط الاقتصادية والسياسات العامة، حتى يتسنى لنا القيام بدورنا كشريك في تحقيق التنمية المطلوبة والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مع جزيل الشكر،

- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- نقابة العاملين بالضرائب على المبيعات
  
- الإتحاد المصرى لنقابات الطيران المدنى المستقلة (24 نقابة)
- الإتحاد الاقليمى للنقابات المستقلة بأسوان (11 نقابة)
- الإتحاد الاقليمى للنقابات المستقلة بالسويس (25 نقابة)
- إتحاد العاملين بالبناء والاشباب والعماله الحرة (13 نقابة)
- الإتحاد المحلى للنقابات المستقلة ببورسعيد (14 نقابة)
- الإتحاد الاقليمى للنقابات المستقله بالغربية (13 نقابة)
- الإتحاد الاقليمى للنقابات المستقلة بالشرقية (16 نقابة)
- الإتحاد الاقليمى للنقابات المستقلة بالدقهلية (20 نقابة)
- النقابة المستقلة للعاملين بمياة الشرب والصرف الصحى القاهرة
- النقابة العامه للعاملين بالمصرية للاتصالات